دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أ. د. صالح عبد الرضا رشيد أ. م. عبد الهادي خضير جبر

كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة القادسية

مقدمة:

تحظى المشاريع الصغيرة باهتمام متزايد من كافة الدول، المتطورة منها والنامية على حد سواء ، لما لهذه المشاريع من دور في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية في تلك الدول . ان هذا الدور أكد عليه التقرير السادس الصادر عن مكتب العمل الدولي في جنيف عام 1986 حينما اشار الى ان المشاريع الصغيرة تعتبر اول حلقة في سلسلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي الطويلة. وفي العراق ، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة والتطلعات المستقبلية المعلنة ، واتجاه الدولة نحو الخصخصة، سيكون للمشاريع الصغيرة دورا رياديا في الانتقال بالاقتصاد الوطني من وضعه المنهك نتيجة للحروب المستمرة وما رافقها من سنوات الحصار الاقتصادي الذي تعرض لها العراق للمدة من آب 1990 وحتى سقوط النظام في9 /نيسان/ 2003 ،الى وضع جديد يخطو فيه الاقتصاد الوطني خطواته الاولى على الطريق الصحيح حيث يتجدد فيه الاهتمام بالمشاريع الصغيرة باعتبارها الخطوة الاولى على طريق المشاريع الكبيرة .ان هذا الهدف يتطلب ، ولا شك ، اثارة اهتمام المسؤولين في الدولة والجهات ذات العلاقة لتقديم الدعم اللازم لهذه المشاريع ومعالجة ما تعانيه من مشاكل تحول بينها وبين ان تنمو وتتطور بطريقة سليمة وصولا الى تعظيم دورها الاقتصادي والاجتماعي المنشود. وتأتي هذه الدراسة للوقوف على واقع المشاريع الصغيرة في العراق ، وبالذات المشاريع الصناعية الصغيرة ، والدعم الذي يمكن للدولة ان تقدمه لهذه المشاريع لتتمكن من تأدية دورها التنموي من خلال مجموعة من التوصيات التي من شانها تطوير مسيرة هذا القطاع الحيوي وزيادة مساهمته في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

1-مدخل مفاهيمي للمشاريع الصغيرة

1-1 مفهوم المشاريع الصغيرة

لا يوجد تعريف موحد يمكن الركون اليه للتمييز بين المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع في مختلف دول العالم، فما ينطبق على المشروع الصغير من سمات وخصائص في دولة متقدمة قد لا يكون كذلك في دولة نامية؛ وذلك لاختلاف مواصفات النشاط الاقتصادي لتلك الدول ومستويات المعيشة فيها. ولهذا نجد ان دول العالم قد تبنت معايير مختلفة للاستدلال على ماهية المشاريع الصغيرة ، فبينما اعتمدت بريطانيا والاتحاد الاوروبي معايير عدد العاملين ،وراس المال المستثمر، وحجم التداول السنوي نجد ان كلاً من اليابان ومصر والعراق ، على سبيل المثال ،قد ركزت على عدد العاملين ورأس المال المستثمر ، في حين ركزت مجموعة دول شرق آسيا

على عدد العاملين كمعيار اساسي للتمييز بين المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع .ان اختلاف الدول لا يقتصر على تسمية المعايير التي يمكن الاستناد اليها في الفصل بين المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع ، بل تعداها الى تحديد حدود تلك المعايير وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه . فما هو صغير في مجال الصناعة قد لا يكون كذلك في مجال التجارة او الخدمات ، ولهذا عمدت بعض الدول الى اعطاء تعريفات خاصة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية كما هو الحال في اليابان وبريطانيا وغيرهما من الدول .وفيما يأتي بعض التعريفات الخاصة بالمشاريع الصغيرة لعدد من الدول :

1-1-1 المفهوم الاوروبي : عرف الاتحاد الاوروبي المشروع الصغير بانه المشروع الذي تتوفر فيه الشروط الآتية:

1- ألا يزيد عدد العاملين فيه عن 250 عامل .
2- ألا يزيد رأس المال المستثمر فيه عن 8 مليون جنيه استرليني .
3- ألا يزيد حجم التداول السنوي فيه عن 16 مليون جنيه استرليني.

2-1-1 المفهوم البريطاني :حدد القانون البريطاني المعايير العامة لتمييز المشاريع الصغيرة من غيرها من المشاريع واشترط توفر معيارين على الاقل في المشروع الصغير وكما يأتي:

1- ان يكون عدد العاملين في المشروع الصغير اقل من 250 عامل .ان لا يزيد حجم رأس المال المستثمر في لمشروع عن 8 . 3 مليون جنيه استرليني .
2- ألا يزيد حجم التداول السنوي عن 8 مليون جنيه استرليني. وكذلك اعطى تعريفات خاصة بالمشاريع الصغيرة وفق القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه .

3-1-1 المفهوم المصري :يعرف القانون المصري المشاريع الصغيرة او المتوسطة بانها تلك المشاريع التي يقل عدد العاملين فيها عن 100 عامل وان لا تزيد قيمة موجوداتها الثابتة عن 500 الف جنيه.

4-1-1 المفهوم الياباني: عرف القانون الياباني الصادر عام 1999 المشروع الصغير على انه المشروع الذي يقل عدد العاملين فيه عن 300 ولا يزيد راس ماله المستثمر عن 300 مليون ين وقد ذهب القانون المذكور الى ابعد من ذلك حين ميز بين المشاريع الصغيرة وفقا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه تلك المشاريع وكما هو واضح في الجدول رقم (1) :

جدول رقم (1) : المفهوم الياباني للمشروع الصغير :

نوع النشاط	المعايير المستخدمة	
	عدد العاملين	راس المال المستثمر (مليون ين)
الصناعة	اقل من 300	اقل من 300
مبيعات الجملة	اقل من 100	اقل من 100
الخدمات	اقل من 100	اقل من 50
مبيعات التجزئة	اقل من 50	اقل من 50

والجدول رقم (2) يتضمن عدداً من التعريفات المعتمدة من بعض الدول لتمييز المشاريع الصغيرة من غيرها من المشاريع تحويل الحدود العليا للمعايير المالية بالدولار.

الجدول رقم (2) التعريفات المعتمدة من بعض الدول للمشاريع الصغيرة او المتوسطة

الدولة	المعايير المعتمدة		
	عدد العاملين	رأس المال المستثمر	حجم التداول السنوي (بالدولار)
الاتحاد الاوروبي	اقل من 250	15280000	30560000
بريطانيا	اقل من 250	7258000	15280000
اليابان	اقل من 300	2884615	-----
مصر	اقل من 100	86300	-----
العراق	اقل من 30	70	-----

2-1 خصائص المشاريع الصغيرة

على الرغم من الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجال تعريف المشاريع الصغيرة لتعدد المعايير المعتمدة في هذا المجال ، الا ان هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي يمكن الاستدلال بواسطتها على تلك المشاريع وتمييزها عن غيرها من المشاريع ومن أهمها :

1-الاستقلالية الادارية : ان المهام الادارية المختلفة للمشروع الصغير تغلب عليها صفة الفردية كون ملكية رأس المال تعود الى صاحب المشروع وبالتالي فأن المخاطرة التجارية يتحملها صاحب المشروع لوحده مما يجعله متمسكا بإدارة كافة النشاطات التجارية والتسويقية للمشروع .

2-الاساس العائلي للإنتاج: بالنظر لصعوبة الالمام بكافة النشاطات الانتاجية والتسويقية والمالية من قبل صاحب المشروع ، فأنه عادة ما يلجأ الى اشراك عدد من افراد عائلته في تنفيذ النشاطات المذكورة ، حيث تشير الاحصاءات الخاصة بقطاع الاعمال الصغيرة الى ان 80 % من هذه المشاريع هي مشاريع عائلية بالدرجة الاولى .

3- مرونة الإنتاج: تتمتع المشاريع الصغيرة بقدرة عالية على تنويع منتجاتها عكس المشاريع الكبيرة التي يستند الانتاج فيها الى مفهوم الإنتاج الواسع . ان هذه المرونة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة تجعلها قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة لشرائح واسعة من المجتمع .

4-**الأنتشار :** ان المشاريع الصغيرة تعتمد في تسويق انتاجها غالبا على تلبية الحاجة المحلية ،ولهذا السبب فأن هذه المشاريع لا تتركز في منطقة معينة دون غيرها ،كما هو الحال في المشاريع الكبيرة، وانما تنتشر على مختلف الاسواق لتلبية احتياجاتها اولا ولتكون قريبة من مصادر المواد والمهارات المحلية ثانيا .

5-**بساطة التكنولوجيا:** نظرا لمحدودية رأس المال المستثمر في المشروعات الصغيرة، فإننا نجد ان التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية لتلك المشاريع هي تكنولوجيا بسيطة اذا ما قورنت بالتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في المشاريع الكبيرة.

6- **انخفاض نوعية الانتاج:** تتميز المنتجات او الخدمات التي تقدمها المشاريع الصغيرة بتواضع نوعيتها مقارنة بنوعية المنتجات التي تقدمها المشاريع الكبيرة التي تتميز بتطور وسائل التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية وحداثة انظمة الرقابة على جودة الانتاج

7-**القدرة على التكيف:** تتميز المشاريع الصغيرة بقدرتها العالية على التكيف ومواجهة التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الاسواق وبشكل خاص تقلبات النوع الحاد. ان هذه القدرة تتأتى من امكانية نقل المشروع من مكان الى مكان اخر او من تغيير الخطوط الانتاجية بما يلائم احتياجات السوق المحلية.

انواع المشاريع الصغيرة:

تتعدد المهام والاعمال التي تمارسها المشاريع الصغيرة لتشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني وعلى هذا الاساس يمكن تقسيمها على :

1- المشاريع الصناعية
2- المشاريع الزراعية
3- المشاريع التجارية
4- المشاريع الخدمية
5- مشاريع التعدين
6- مشاريع المقاولات

1-3 دور المشاريع الصغيرة في عملية التنمية

تؤدي المشاريع الصغيرة أثراً كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ إذ إن هناك إجماعا بين الاقتصاديين ورجال الأعمال والمنظمات الدولية المتخصصة على ان هذه المشاريع تشكل أداة تنموية مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لمختلف دول العالم مما يتطلب صياغة الستراتيجيات والبرامج التي من شأنها تشجيع أنشاء هذه المشاريع لتكون قاعدة الانطلاق للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تطمح الدول المختلفة إلى تحقيقها .

1-3-1 : دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية :

يتمثل دور المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال :

1- مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة الناتج المحلي للدولة والتي تتراوح نسبتها بين 15% من الناتج المحلي للدول ذات الدخل المنخفض و 50% للدول ذات الدخل المرتفع
2- تشجيع اصحاب المدخرات البسيطة على استثمار مدخراتهم في مشاريع صغيرة تتناسب وحجم هذه المدخرات.
3- تغذية المشاريع الكبيرة بالأدوات الاحتياطية والخدمات المساندة التي يكون انتاجها من قبل تلك المشاريع غير مجدي اقتصاديا . وهناك العديد من الامثلة التي توضح دور المشاريع

الصغيرة في امداد المشروعات الكبيرة بالأدوات الاحتياطية اللازمة لاستمرار العمليات الانتاجية فيها في الدول الاوروبية واليابان وغيرها من الدول.

4- المساهمة في تغطية حاجة السوق المحلية لبعض السلع والخدمات التي يصعب توفيرها عن طريق الاستيراد اما بسبب قلة الكميات المطلوبة من تلك السلع او عدم توفر العملات الصعبة المطلوبة لاستيرادها خاصة في الدول الفقيرة .

5- خلق فرص عمل جديدة بكلفة اقل من تلك الفرص التي تخلقها المشاريع الكبيرة اذا ما اخذنا حجم رؤوس الاموال المستثمرة في كلا النوعين من المشاريع بنظر الاعتبار.

6- تنمية الصادرات من السلع التي لديها القدرة على المنافسة في الاسواق العالمية وبالتالي خلق مصدر اضافي للحصول على النقد الاجنبي، وهناك امثلة كثيرة في هذا الصدد منها ان اكثر من ربع الصادرات الفرنسية تتم عن طريق مشاريع الاعمال الصغيرة .

2-3-1 : دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية :

يمكن ابراز الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في التنمية الاجتماعية من خلال ما يأتي :

1- تشكل المشاريع الصغيرة عامل استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي من خلال مساهمتها الفاعلة في تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل واندماجها في العملية الاقتصادية ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معرفة نسبة عدد العاملين في هذه المشاريع الى اجمالي الايدي العاملة والتي تتراوح بين 15 % في الدول منخفضة الدخل و 70 % في الدول مرتفعة الدخل كما هو الحال في اليابان مثلا .

2- تعتبر المشاريع الصغيرة بمثابة حاضنات لأصحاب المهارات الذين لا يمتلكون رؤوس الاموال اللازمة لإنشاء تلك المشاريع ، بالإضافة الى كونها مجالا خصبا لتنمية المهارات.

3- تسهيل اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي .ان مشاركة المرأة في العملية الانتاجية تواجه صعوبات كبيرة الى حد ما في المجتمعات المحافظة لهذا فأن المشاريع الصغيرة وبشكل خاص مشاريع الاقتصاد المنزلي تمكن المرأة من ان تصبح اداة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- نشر الثقافة الانتاجية في المجتمعات المحلية بسبب الانتشار الواسع لهذه المشاريع في المدن والمناطق المختلفة والعمل على تنمية الملاكات البشرية في تلك المجتمعات وتطوير قدراتهم ومهاراتهم .

2- المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق

2-1 المفهوم العراقي للمشاريع الصغيرة:

حدد الجهاز المركزي للإحصاء معيارين اساسيين للتمييز بين المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع وهما :

1- ان يتراوح عدد العاملين في المشروع بين (1 - 9) عامل.

2- ألا تزيد قيمة المكائن والمعدات المستخدمة في المشروع عن (100000) دينار

ان ما يلاحظ على هذا المفهوم هو ان الحد الاعلى لعدد العاملين في المشروع الصغير هو 9 عامل وهو عدد متواضع اذا ما قورن بالحدود العليا لعدد العاملين في اغلب الدول، فضلا عن ذلك فانه قد ساوى بين قيمة المكائن والمعدات المستخدمة في المشروع الصغير وتلك المستخدمة في المشروع المتوسط ،على الرغم من ان هذا المبلغ لا يمثل شيئا في الوقت الحاضر لانخفاض قيمة الدينار العراقي مما يتطلب اعادة النظر بالمفهوم المذكور بما ينسجم والتعريفات المعتمدة في اغلب دول العالم .

2-2 تطور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق :

لغرض اعطاء صورة واضحة لواقع المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق ،سنقوم بتناول الموضوع من الجوانب الاتية :

2-2-1العدد

الجدول رقم (3) يوضح عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للمدة من 1990 – 2000 وذلك على ضوء المسح الاحصائي الذي اجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2000 باستخدام اسلوب العينات :

جدول (3) عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للسنوات 1990-2000

السنة	الصغيرة	المتوسطة	الكبيرة	المجموع	النسبة المئوية
1990	40569	341	792	41702	97.3
1991	40389	221	574	41193	98.1
1992	25899	217	648	26764	96.8
1993	31769	182	603	32554	97.6
1994	26423	193	504	27120	97.4
1995	30948	125	568	31641	97.8
1996	31440	125	630	32195	97.7
1997	31040	139	528	31707	97.9
1998	25136	163	571	25870	97.2
1999	29467	171	567	30205	97.6
2000	77167	156	639	77962	99 %

يلاحظ من الجدول المشار اليه ان هناك انخفاضا واضحا في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة للسنوات من 1990 – 1999 وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق ونتائجه السلبية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها قطاع المشاريع الصناعية الصغيرة، حيث انخفض عدد المشاريع من (9 6 5 4 0)مشروعاً عام 1990 الى(**29467**)مشروعاً في عام 1999 أي بنسبة انخفاض قدرها 4 . 27 % .إلا أن اللافت للنظر الارتفاع المفاجئ في عدد تلك المشاريع عام 2000 حيث وصل عددها الى **7 7 1 6 7** مشروعاً وهذا يعني نسبة زيادة قدرها 90% مقارنة بعام 1990 (سنة الأساس) ، وربما يعود ذلك إلى أخطاء في التقدير بسبب اعتماد أسلوب العينة في حصر المشاريع الصناعية الصغيرة الذي جرى عام 2000 مما يتطلب اجراء مسح ميداني شامل ودقيق لهذا القطاع المهم من القطاعات الاقتصادية ، أو إلى الإعفاءات الضريبية التي شجعت العديد من أصحاب تلك المشاريع لتسجيل مشاريعهم للاستفادة من تلك الإعفاءات.

والشكل رقم (1) يوضح نسبة التطور في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة للسنوات 1990 – 2000 بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول رقم (3).

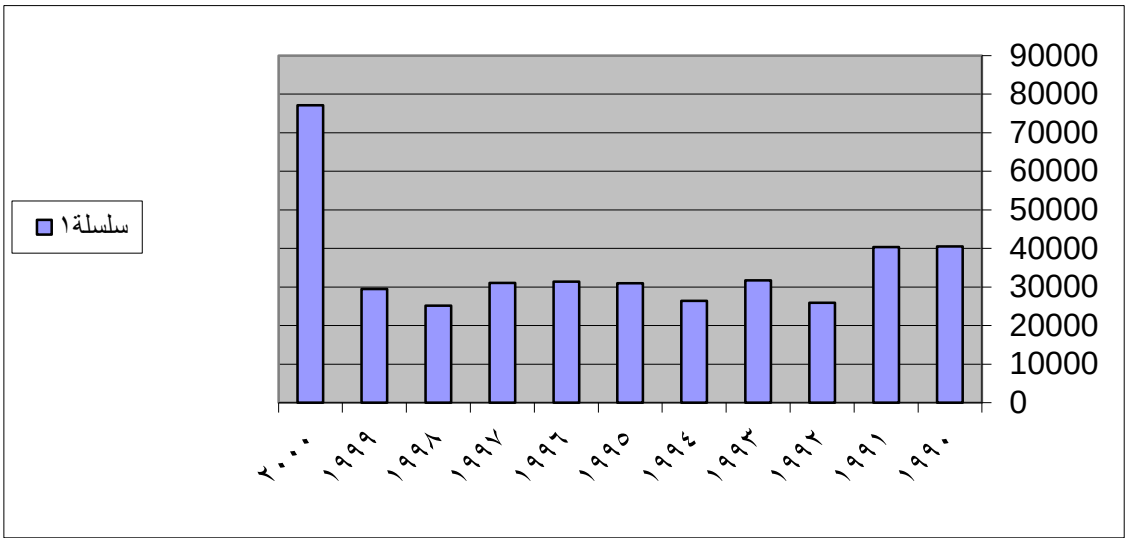

شكل (1) يبين التطور في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للفترة من 1990-2000

2-2-2 الانتشار الجغرافي: الجدول رقم (4) يبين الانتشار الجغرافي للمشاريع الصناعية الصغيرة على محافظات العراق المختلفة عدا محافظات اقليم كردستان لعدم توفرها ،ويتضح من الجدول المذكور ان محافظة بغداد قد جاءت في مقدمة محافظات العراق الحاضنة لتلك المشاريع في عام 1990 حيث كان عدد المشاريع الصغيرة فيها(**1 9 3 4 1**) مشروعاً بنسبة قدرها 35 %من اجمالي عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق ، في حين احتلت محافظة المثنى المرتبة الاخيرة من حيث عدد المشاريع التي بلغت (1 3 7) مشروعا بنسبة قدرها 2% فقط من العدد

الكلي 0 أما على صعيد التطور الحاصل في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة بين عامي 1990 و2000 على مستوى المحافظات ،فقد حققت محافظة الانبار اعلى نسبة تطور قدرها 4 3 2 % في حين حصلت محافظة القادسية على اقل نسبة تطور في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة إذ بلغت(1 4)% فقط .

جدول (4) عدد المشاريع الصناعية الصغيرة موزعة على محافظات العراق للسنوات1990-2000

المحافظة	1990		2000		التطور	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نينوى	4591	11%	8149	10%	3558	77%
صلاح الدين	1182	3%	3079	4%	1897	160%
التأميم	2035	5%	3198	4%	1163	57%
ديالى	2004	5%	5257	7%	3253	162%
بغداد	14391	35%	21048	27%	6657	46%
الانبار	1341	3%	4482	6%	3141	234%
بابل	2050	5%	4529	6%	2479	121%
كر بلاء	1234	3%	3360	4%	2126	172%
النجف	2319	6%	5224	7%	2905	125%
القادسية	1573	4%	2217	3%	644	41%
المثنى	731	2%	1262	2%	531	73%
ذي قار	1489	4%	3683	5%	2194	147%
واسط	1329	3%	2883	4%	1554	117%
ميسان	835	2%	2734	3%	1899	227%
البصرة	3465	8%	6062	8%	2597	74%

2-2-3 تشغيل الايدي العاملة : تشير اغلب الدراسات المحلية والدولية الى أن المشاريع الصغيرة تمتلك قدرة كبيرة على خلق فرص عمل كثيرة مقارنة بالمشاريع الاخرى ومن ثم قدرتها على امتصاص البطالة وزيادة نسبة الاستخدام على الرغم من انخفاض حجم رؤوس الأموال في هذا القطاع إذ تصل نسب الاستخدام إلى أكثر من 70% في الدول المتقدمة.

ان الدور الكبير الذي يؤديه قطاع المشاريع الصغيرة في مجال تشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة هو السبب الرئيس وراء اهتمام مختلف دول العالم بهذا القطاع الحيوي .

اما على صعيد العراق ، فإنّ عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة قد بلغ(3 7 4 6 10) عامل في سنة 1990 ولكنه ارتفع ليصل الى (**1 6 4 5 7 9**) في سنة 2000 اي بنسبة زيادة قدرها 55% وبمعدل سنوي مقداره 5% وذلك على ضوء المعلومات الواردة في الجدول رقم (5) الذي يظهر عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة للسنوات 1990 -2000 وفيه يتضح ان نسبة عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة هي اقل من 40% من اجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي في العراق .

جدول (5) عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للسنوات 1990-2000

السنة	عدد العاملين في المشاريع الصغيرة (بالألف)	عدد العاملين في القطاع الصناعي (بالألف)	النسبة المئوية
1990	106	271	39.1 %
1991	85	216	39.0 %
1992	56	187	39.4 %
1993	78	206	37.9 %
1994	69	186	37.1 %
1995	73	204	35.8 %
1996	73	204	37.7%
1997	71	184	38.6%
1998	56	166	33.7%
1999	62	174	35.6%
2000	164	287	57.5 %

2-2-4 القيمة المضافة : الجدول رقم (6) يوضح القيمة المضافة لقطاع المشاريع الصناعية الصغيرة الى الناتج الوطني العراقي للسنوات 1990 - 2000، الذي يؤشر للوهلة الأولى الى أن هذا القطاع قد حقق قفزات قياسية في القيمة المضافة الى الناتج المحلي خلال تلك الفترة

بالأسعار الجارية ،إلا أنّ تلك الزيادات هي زيادات مضللة بسبب الانخفاض الكبير في القوة الشرائية للدينار العراقي خلال سنوات الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق التي امتدت منذ عام 1991 حتى نيسان / 2003 ،وعند استخدام المخفض الضمني لقطاع الصناعة التحويلية لتقييم القيمة المضافة بالأسعار الثابتة نجد ان هناك تذبذباً واضحاً في هذه القيمة ، إلا أن اللافت للنظر هو تضاعف هذه القيمة لأكثر من ضعفين بين عامي 1999 و 2000 وهذا ما يثير التساؤل للمرة الثانية حول صحة البيانات المتعلقة بهذا القطاع في احصاء عام 2000 الذي اعتمد اسلوب العينة كما اشرنا اليه سابقا.

جدول (6) القيمة المضافة للمشاريع الصناعية الصغيرة في العراق للسنوات 1990-2000

السنة	قيمة الانتاج (مليون)	مستلزمات الانتاج عدا الاجور (مليون)	القيمة المضافة	
			الاسعار الجارية (مليون)	الاسعار الثابتة (مليون)
1990	1423	859	564	564
1991	1802	970	832	487
1992	3025	1824	1201	294
1993	12850	6890	5960	1358
1994	48785	27654	21131	1733
1995	162447	93091	69356	1776
1996	114492	61007	53485	3141
1997	129558	60478	69080	1879
1998	113724	54068	59656	1094
1999	145357	72347	73010	694
2000	482236	226464	255772	1536

ان التذبذب الحاصل في القيمة المضافة لهذا القطاع الى الناتج الوطني خلال سنوات الدراسة يمكن ملاحظته بشكل واضح في الشكل رقم (2) .

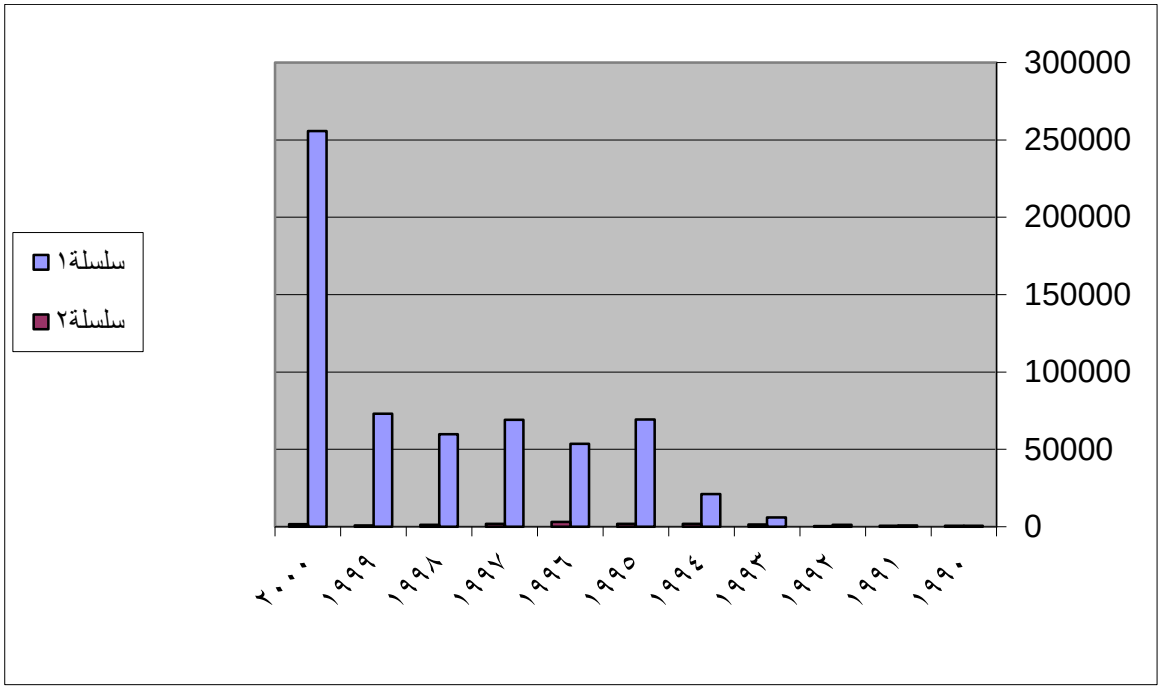

شكل (2) تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعات الصغيرة في العراق للسنوات 1990-2000

3-الاستنتاجات و التوصيات

3-1 الاستنتاجات :

1- عدم انسجام التعريف العراقي للمشروع الصغير مع التعريفات المعمول بها عالميا سواء ما يتعلق بانخفاض الحد الاعلى لمعيار عدد العاملين والبالغ 9 عمال او بمعيار قيمة المكائن والمعدات التي حددها المشرع العراقي بما لا يزيد عن مئة ألف دينار .
2- عدم توفر البيانات الدقيقة التي يمكن الركون اليها في مجال المشاريع الصغيرة والتي غالبا ما يتم الحصول عليها باسلوب العينات .
3- عدم توفر المناخ السياسي والاقتصادي المستقر خلال السنوات الماضية بسبب الحروب المستمرة وسنوات الحصار الاقتصادي الذي تعرض له العراق التي امتدت لغاية سقوط النظام في 9 / 4 / 2003 مما انعكس سلبيا على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع المشاريع الصغيرة .
4- تحكّم الادارات المركزية وغياب المشاركة الحقيقية للإدارات المحلية وأصحاب المشاريع في صياغة السياسات الاقتصادية التي تنظم عمل هذا القطاع .
5- عدم وجود ستراتيجية واضحة تعمل على تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة ،وذلك لأن اغلب السياسات التي تحكم عمل هذا القطاع هي سياسات جزئية وغير **متكاملة سواء ما يتعلق منها بالسياسات المحفزة للمجتمع للبدء بإنشاء المشاريع الصغيرة او السياسات الداعمة التي تهدف الى تقوية تلك المشاريع .**
6- تواضع نسبة عدد العاملين في قطاع المشاريع الصغيرة الى اجمالي الايدي العاملة مقارنة بتلك النسبة في الدول المتقدمة التي تصل الى اكثر من 70% في بعض الدول.

3-2 التوصيات:

1- 1عادة النظر بالمفهوم العراقي للمشاريع الصغيرة ليكون اكثر انسجاما والمعايير الدولية وبشكل خاص ما يتعلق منها بقيمة المكائن والمعدات المستخدمة في المشروع .
2- قيام الجهاز المركزي للإحصاء وفروعه في المحافظات بمسح ميداني شامل وتفصيلي للمشاريع الصغيرة في العراق وحسب القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه لخلق قاعدة بيانات يمكن الرجوع اليها والاستفادة منها في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بتلك المشاريع.
3- تشكيل هيئة وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة على مستوى العراق تضم ممثلين عن الوزارات والجهات ذات العلاقة فضلا عن ممثلين عن قطاع الاعمال الصغيرة تكون مهمتها الاساسية صياغة الستراتيجيات ورسم السياسات التي من شانها النهوض بهذا القطاع الحيوي وان يكون لهذه الهيئة **فروعا في كل محافظة من محافظات العراق .**
4- تفريز دور مجالس المحافظات في رسم السياسات المناسبة لنوع الاعمال الصغيرة المطلوب تنميتها في كل محافظة .

5- اعادة النظر بالتشريعات والقوانين والانظمة التي تحكم عمل قطاع المشاريع الصغيرة وبلورة تشريعات وقوانين جديدة محفزة للمستثمرين للدخول في هذا القطاع الحيوي، ويمكن ان تلعب الهيئة الوطنية المقترحة دوراً مركزياً في هذا المجال .

6- تنشيط عمل المصارف المتخصصة ،الصناعية ، الزراعية ،العقارية التجارية من اجل توفير الدعم المالي المناسب لإنشاء المشاريع الجديدة وتطوير ما هو قائم منها .

7- استحداث صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة بشروط ائتمانية ميّسرة .

8- العمل على نشر ثقافة العمل الحر لتطوير القيم الاجتماعية السائدة حالياً والقائمة على اساس انتظار الوظيفة العامة ، ويمكن الاستعانة بوسائل الأعلام المختلفة لتحقيق هذا الهدف .

9- قيام المؤسسات التعليمية والتربوية بإدخال مفاهيم العمل الحر في بعض مناهجها الدراسية وبشكل خاص هيئة التعليم التقني والمديرية العامة للتعليم المهني . كذلك يمكن للجامعات استحداث مراكز لتنمية المشاريع الصغيرة تعمل على اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لهذه المشاريع وتدريب اصحاب هذه المشاريع.

المصادر

1- المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 1990 - 2000

2-http :\\ www. Mafhom . com

3-http :\\ www. Pnic .gov

4-http : \\ berc_ Iraq . com \events \ tax _ text . html